مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: الرؤية الأمريكية لمنظمات المجتمع المدني في العراق
اسم الكاتب: م.د. مصطفى إبراهيم سلمان الشمري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/322
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 17:40 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الرؤية الأمريكية لمنظمات المجتمع المدني في العراق

م. د. مصطفى إبراهيم سلمان الشمري(*)
mustafa_mis@yahoo.com

الملخص

يعد مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم المقترنة بالفكر السياسي الغربي، ويرتبط بشكل مباشر بالديمقراطية والتنمية السياسية، وعلى الرغم من تعدد تعاريفه فانه يقصد به عموماً الجمعيات والمنظمات والنقابات التطوعية والمستقلة عن الدولة، وتكمن أهميتها من الخدمات المتنوعة التي تقدمها، ولها دور مهم في حماية الحقوق والدفاع عن مصالح فئات مختلفة، ومنذ العام ٢٠٠٣ شهد العراق تنامياً ملحوظاً في عدد منظمات المجتمع المدني، وشمل نشاط هذه المنظمات مختلف المجالات من سياسية واجتماعية وثقافية وصحية وغيرها، وعلى الرغم من التحديات التي تعاني منها منظمات المجتمع المدني في العراق إلا أن لها دور في التخفيف من حدة الأزمات الانسانية التي مر بها العراق لاسيما بعد دخول تنظيم داعش الارهابي الى العراق وحتى بعد تحرير العراق من هذا التنظيم الارهابي، وكانت جهودهم داعمة للجهد الحكومي للتخفيف من المعاناة الانسانية لدى النازحين من المحافظات التي كانت تحت سيطرة هذا التنظيم الارهابي، وجدير بالذكر ان منظمات المجتمع المدني في العراق قد حظيت بالدعم من قبل المانحين الدوليين ومنظمات المجتمع المدني في الغرب، علماً ان البحث سيركز على الدور المهم للولايات المتحدة الأمريكية في دعم وانشاء هذه المنظمات في العراق كونها أحد الادوات المهمة لتعزيز التجربة الديمقراطية الحديثة في العراق، ولهذا الغرض خصصت الولايات المتحدة الأمريكية مبالغ مالية، وبرامج تنمية وتطوير لهذه المنظمات نفذتها مؤسسات أمريكية مهمة مثل الوكالة الأمريكية

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

للتنمية الدولية، وفي الواقع أسهم الدعم الامريكي في احداث تطور مهم في عمل وبنية ونشاط هذه المنظمات.

الكلمات الافتتاحية (منظمات المجتمع المدني، الديمقراطية، العراق، الولايات المتحدة الأمريكية، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تنظيم داعش الارهابي).

The American vision of the Non-governmental Organizations in Iraq the topic area of that's paper dealing with Civil Society as concept and practice, its already consider as Western concept and associated with liberalism and political development, they are many definitions of its but most significantly is all organizations, agencies, trade unions and non-governmental institutions, that's agencies were established after 2003 and received funds from United States and UN development agencies.

The non- governments organizations played a significant role as support and develop many cultural, healthy, educational, and social projects, also that's organizations try to reduction the effects of terrorists actions especially after ISIS seized many cities in North of Iraq.

That's paper will focus upon role of United States of America to support the NGO as main mechanism of democracy and political transitions in Iraq.

المقدمة

يُعد مفهوم المجتمع المدني من أهم المفاهيم السائدة في الدراسات الإنسانية وعلى رأسها العلوم السياسية، وذلك لتعدد تعاريفها بحكم تعدد المفكرين والفلاسفة وتعدد مشاربهم الفكرية وميولهم السياسية، وإن كان هناك إتفاق عام بأن هذا المفهوم هو لصيق بتطور الحضارة الغربية، وبالممارسة الديمقراطية ومنذ زمن ليس بالقريب، وفيما يخص المجتمع المدني العراقي فإن تناوله يتميز بالحيوية المستمرة؛ ذلك أنه يرتبط إرتباطًا مباشرًا بالتطورات السياسية في البلد، ويمكن على ضوئه تحديد أحد مؤشرات تطور العملية الديمقراطية في العراق التي تعد تجربة حديثة العهد، كما أن المجتمع المدني العراقي في حالة تطور وتحرك مستمر بحكم طبيعة الأوضاع التي يمر بها العراق سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا وأمنيًا، وأما بخصوص الرؤية الأمريكية لمنظمات

المجتمع المدني العراقي فإنه تتمحور حول الدور الأمريكي في انشاء هذه المنظمات، والدعم الذي حظيت بها من قبل الإدارة الأمريكية، ومن أجل توضيح ذلك فإنه يتطلب بيان مفهوم المجتمع المدني وخصائصه وأركانه، فضلًا عن طبيعة منظمات المجتمع المدني العراقي بعد العام ٢٠٠٣، وما هي أنشطتها، وأثر الاحداث الأمنية على دور هذه المنظمات، فضلاً عن مدى الاستقلالية والفاعلية والكفاءة المهنية لهذه المنظمات.

أهمية البحث: تكمن أهمية الموضوع أنه بالرغم من تعدد الدراسات والبحوث التي تناولت موضوع المجتمع المدني سواء بصورة عامة أو بصورة خاصة من حيث دراسة منظمات المجتمع المدني العراقي بالتحديد، إلا أن أهمية ومكانة المجتمع المدني جعلته يتسم بالحيوية، ذلك انه على ارتباط مباشر بحياة الانسان اليومية من جهة، وفي محك مباشر بالسلطة السياسية من جهة أخرى، كما أن تحديد المدة الزمنية للبحث منذ العام ٢٠٠٣، كون هذا التاريخ مثل بداية مرحلة جديدة في تاريخ العراق المعاصر، فضلًا عن ذلك معرفة أهم البرامج الأمريكية المخصصة لمنظمات المجتمع المدني العراقي، والكشف عن الدعم الذي حظيت به من قبل الإدارات الأمريكية.

إشكالية البحث: تتمثل إشكالية البحث في محاولة معرفة مفهوم المجتمع المدني ومدى أمكانية التوصل إلى تعريف جامع له، ومن ثم معرفة واقع المجتمع المدني العراقي بعد العام ٢٠٠٣ تحديدًا، ومدى النجاح والصعوبات التي واجهها المجتمع المدني العراقي، فضلًا عن كيفية التعامل الأمريكي مع منظمات المجتمع المدني العراقي، وما هو الدور الذي لعبته الولايات المتحدة في انشاء ودعم هذه المنظمات.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها إن الإدارات الأمريكية تعد منظمات المجتمع المدني شريك مهم في عملية ترسيخ الديمقراطية في العراق.

هيكلية البحث: سيقسم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسة وهي: مفهوم المجتمع المدني وأركانه، وواقع منظمات المجتمع المدني العراقي منذ العام ٢٠٠٣، الدور

الأمريكي في انشاء ودعم منظمات المجتمع المدني العراقي، وبناءً على ذلك سوف نتناول هذا البحث في ضوء المحاور الاتية:

أولاً– مفهوم المجتمع المدني وأركانه:

يُعد المجتمع المدني أحد المفاهيم الأكثر شعبية في العلوم الاجتماعية والسياسية، وأن فكرة المجتمع المدني لها تاريخ طويل جدًا في تقاليد الفكر السياسي الغربي، فهناك من يرجع جذورها إلى الفلاسفة اليونانيين في العصور القديمة ولا سيما أرسطو[١]. ويرجع استعمال هذا المصطلح لأول مرة في العام ١٥٩٤، وكان يشير حينها إلى مجموعة من الأفراد داخل المجتمع، غير ان هذا المفهوم كان يركز على الجوانب التركيبية والجغرافية دون الجوانب الوظيفية، حتى دون الدور المناط لهذا النوع من المجتمعات، إلا ان مفهوم المجتمع المدني أخذ بالاتساع بمرور الوقت[٢].

وقد أقترن مفهوم المجتمع المدني في القرن الثامن عشر في أوربا، وأصبح متأصل في الفكر السياسي الغربي في أواخر القرن العشرين، وأخذ هذا المفهوم يرتبط ارتباطًا عضويًا بالديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأخذ المفكرون الأوربيون تحديد تعريف لمفهوم المجتمع المدني، وفي هذا الخصوص عرف الفيلسوف البريطاني وعالم الاجتماع والأنثروبولوجيا (إرنست غيلنر) المجتمع المدني بأنه "مجال الجمعيات والمنظمات الطوعية التي تقع بين الدولة والبُنى الاجتماعية والتقليدية مثل الأسرة أو القبيلة أو الطوائف الدينية"، وركز (إرنست غيلنر) في تعريفه للمجتمع المدني على هويته المدنية وليس على دوره العام والسياسي كفاعل قادر على احداث تغيير مستقل عن الدولة[٣].

ووفقًا للمفكرة والمؤلفة الأمريكية (سوزان هيوبر رودولف) فإن الروابط والمنتديات تشكل القاعدة الأساسية للمجتمع المدني؛ ذلك أن الفرد لا يستطيع لوحده مواجهة الدولة وأجهزتها، ولا يمكن إجبار الدولة على القيام بفعل ما دون وجود روابط اجتماعية قادرة على الضغط عليها، وعليه فإن المجتمع المدني هو المجال الذي تتمكن عن طريقه الروابط والهيئات المستقلة عن الدولة بمحاسبة الدولة

والحصول على حقوق المواطن وعلى العموم فإن (سوزان هيوبر رودولف) عرفت المجتمع المدني بانه: "يضم مجالًا من المنظمات المستقلة عن الحكومة، والتي تعمل على تنشيط دور الفرد والقيام بمد جسور الثقة بين المواطن والدولة، وكذلك الهيئات الاجتماعية والتفاعل الإيجابي بين الفرد وأجهزة الدولة عوضًا عن الخضوع لها" (٤).

ومن جهته عرف أستاذ العلوم السياسية الفرنسي (دومنيك كولاس) المجتمع المدني بانه " الحياة الاجتماعية المنظمة انطلاقًا من منطق خاص بها وبخاصة الحياة العامة التي تضمن ديناميكية اقتصادية وثقافية وسياسية "، وعرفها (برتراند بادي) بانها " كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع دون تدخل أو وساطة من الدولة"، كما عرف (وايت جوردون) المجتمع المدني بانه " مملكة توسطية تقع بين الدولة والأسرة، وتقطنها منظمات منفصلة عن الدولة وتتمتع باستقلال ذاتي في علاقتها معها، وتتشكل طوعًا من أفراد يهدفون إلى حماية مصالح أو قيم معينة " (٥).

ومن نافلة القول الإشارة إلى ان البنك الدولي قد عرف مصطلح منظمات المجتمع المدني بأنه "المنظمات غير الحكومية وغير الربحية الحاضرة في الحياة العامة والمعبرة عن مصالح وقيم أعضائها أو قيم اشخاص آخرين بناءً على اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو إنسانية "، وبهذا المعنى فإن مضمون المجتمع المدني يعبر عن ميدان الأنشطة التطوعية والجماعية المتمركزة حول المصالح والمبادئ والقيم المشتركة (٦).

ومن الملاحظ ان هناك صعوبة من الناحية العملية في إيجاد تعريف جامع ودقيق ومتفق عليه لمفهوم المجتمع المدني، بالرغم من انتشار استعماله، ومنذ زمن ليس بالقريب (٧). مما جعلنا أمام إشكالية تعدد تعاريف المجتمع المدني، فكل تعريف يحتكم لمرجعيات فكرية وتاريخية وثقافية وايديولوجية متباينة، فهناك من ركز على الجانب الوظيفي للمجتمع المدني وعدهُ " أحد اشكال تنظيم المجتمعات بما يحقق التعاون بين الأفراد بهدف حماية حقوق ومصالح الفئات المتنوعة والتوفيق بينها ليقوم بدور الرقيب على تصرفات الحكومة "، في حين ركز اتجاه آخر على سمات المجتمع المدني وعدهُ " مجتمع مستقل إلى حدٍ بعيد عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز

بالاستقلالية والتنظيم التلقائي، وروح المبادرة الفردية، والعمل التطوعي، كما انه مجتمع التسامح وقبول الآخر" [٨].

ومن الملاحظ ان عدم الاتفاق على تعريف موحد لمفهوم المجتمع المدني قد أنسحب بدوره أيضًا على عدم الاتفاق على تسمية واحدة له.

إذ تعددت تسميات المجتمع المدني كونه يشمل جميع أنواع المنظمات التي تعمل من أجل رفاهية المجتمع وتنميته، فهناك ما لا يقل عن (٤٠) مصطلحًا مستخدم في مختلف الكتابات للإشارة الى هذا المفهوم، ومن أهم هذه التسميات هي المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الطوعية، والمنظمات غير الهادفة الى الربح، والمنظمات الشعبية، وعمومًا فإن المنظمات غير الحكومية تحديدًا قد نشأت في البلدان الأوربية الصناعية وفي الولايات المتحدة في منتصف القرن التاسع عشر، وبدأ استخدام هذا المصطلح من قبل منظمة الأمم المتحدة في العام ١٩٤٥، للتمييز في ميثاقها بين الوكالات الدولية المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية [٩].

علمًا ان المجتمع المدني يشمل على أشكال تنظيمية عديدة مستقلة عن الدولة أو الأسرة ماليًا أو إداريًا او تنظيميًا، ومن أبرز هذه التنظيمات النقابات المهنية والعمالية، والمنظمات الطوعية غير الحكومية كمراكز البحوث، والجامعات، والإعلام الحر، والجمعيات الثقافية والدينية والاجتماعية، والاتحادات الطلابية والشبابية [١٠].

وفيما يتعلق بخصائص المجتمع المدني فهناك اتفاق بين معظم الدراسات على الخصائص التي حددها عالم السياسة الأمريكي (صامويل هنتنغتون)، والتي تعد بمثابة معايير يمكن عن طريقها الحكم على مدى التطور الذي وصلت إليه منظمات المجتمع المدني، وهي:

١- القدرة على التكيف في مقابل الجمود:

ويقصد بها قدرة منظمات المجتمع المدني على الاستجابة للتطورات المحلية والدولية عن طريق ترتيبات معينة، وبالعكس فإن جمودها يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما نهايتها، ولهذه الخاصية عدة مؤشرات فرعية منها:

أ- التكيف الزمني: ويقصد به قدرة المنظمة على الاستمرار لمدة طويلة من الزمن.

ب- التكيف الجيلي: أي قدرة المنظمة على الاستمرار مع تعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها.

ج- التكيف الوظيفي: ونعني به قدرة المنظمة على اجراء تعديلات في أنشطتها مما يمكنها من التكيف مع الظروف المستجدة [١١].

٢- الاستقلال في مقابل الخضوع والتبعية:

ويقصد بها أن تكون منظمات المجتمع المدني مستقلة وغير خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد، ويمكن تحديد درجة هذه الاستقلالية عن طريق المؤشرات الاتية:

أ- نشأة منظمات المجتمع المدني: ويقصد بها أن هذه المنظمات تتمتع بهامش من الاستقلالية عن الدولة.

ب- الاستقلال المالي: وهو يمثل أهم عناصر الاستقلالية، اذ يشكل سياجًا مانعًا للمنظمة وعنصرًا أساسيًا من عناصر استمرارها، ويتحدد مصادر تمويل المنظمة أما من الدولة أو من جهات خارجية أو عن طريق التمويل الذاتي سواء من تبرعات أعضائها أو من أنشطتها الخدمية أو الإنتاجية.

ج- الاستقلال الإداري والتنظيمي: وهو مؤشر يوضح مدى استقلال المنظمة في إدارة شئونها الداخلية طبقًا لقوانينها الداخلية بعيدًا عن تدخل الدولة[١٢].

٣- التعقد في مقابل الضعف التنظيمي:

ويقصد به تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المنظمة، أي تعدد الهيئات التنظيمية والمستويات الإدارية الداخلية للمنظمة، فضلًا عن الانتشار الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع مما يمكنها من تحقيق أهدافها.

٤ – التجانس في مقابل الانقسام:

ويقصد به تجنب المنظمة للصراعات والانقسامات لأنها تؤثر على عمل المنظمة، وبالعكس فإن الحل والإدارة السلمية للمنظمة يزيد من تطورها وفاعليتها [١٣].

وينطوي مفهوم المجتمع المدني على ثلاثة أركان أو أسس هي [١٤]:

١- الفعل الإرادي الحر أو الطوعي: ان المجتمع المدني يتميز بالمشاركة الطوعية وعليه فهو يختلف عن الجماعات القرابية مثل الاسرة والعشيرة والقبيلة، إذ لا دخل للفرد في اختيار عضويتها، فهي مفروضة عليه بحكم الميلاد أو الإرث.

٢- التنظيم: إن المجتمع المدني هو مجتمع منظم وعليه فهو يجمع ويخلق نسقًا من الاتحادات والمؤسسات تعمل بصورة منهجية وفقًا لمعايير منطقية تم التراضي بشأنها وقبولها من قبل الافراد او الجماعات.

٣- الركن الأخلاقي السلوكي: ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وهو بذلك يسمح للآخرين في تشكيل منظمات مدنية تحقق وتحمي مصالحهم المادية والمعنوية، كما ان إدارة الخلاف داخل المنظمة او مع الدولة يكون بالوسائل السلمية، وفي ضوء قيم التسامح والاحترام والتعاون.

وفيما يتعلق بوسائل المجتمع المدني فهي عديدة لعل أبرزها: توظيف وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة كالصحف والإذاعة والتلفزيون كأدوات تأثير في الرأي العام من اجل الدفاع عن قضية ما، فضلاً عن وسائل التفاوض المباشر والمساومة والاقناع مع الدوائر الحكومية، وحتى الاتصال الشخصي بصانع القرار للدفاع عن وجهة نظرها [١٥]. أو لحماية مصالح الجماعات التي تدافع عنهم.

ولا بد من الإشارة إلى ان أهمية منظمات المجتمع المدني تنبع من الأنشطة والخدمات التي تقدمها، إذ تؤدي دورًا رئيسًا في تنمية المجتمعات، لاسيما في البلدان النامية ففي سنوات الجفاف أو المجاعة فإن منظمات المجتمع المدني تنشط من أجل توفير الغذاء لأكثر الفئات ضعفًا، كما أن هذه المنظمات هي مصدر ومركز العدالة الاجتماعية لأفراد المجتمع المهمشين في البلدان النامية، ولها دور في تشكيل تحالف

بين عدة منظمات من أجل معارضة التشريعات، أو الخطط الاقتصادية أو الاتفاقيات من المؤسسات العالمية في حال معارضتها داخليًا، كما تضطلع هذه المنظمات بدور هام وحاسم في تنمية المجتمع في البلدان النامية من حيث القيام بدور مهم في الأنشطة الصحية أو الاجتماعية، فضلا عن تقييم ومعالجة المشاكلات في كل من القضايا الوطنية والدولية مثل: حقوق الإنسان، والعملية السياسية وحقوق المرأة، والتنمية الاقتصادية، وإرساء الديمقراطية، والرعاية الصحية ، والبيئة، وغيرها، ولهذا زادت منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم تقريبا حتى أصبحت عنصرًا بارزًا للغاية في المجتمع، وهي الآن فاعل مهم في ميادين حقوق الإنسان، والبيئة، والتنمية الاجتماعية على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، وتتزايد أهميتها يومًا بعد يوم بفعل أنشطتها الشعبية، وفي صنع السياسات والتخطيط والتنفيذ [١٦].

ومن الجدير بالذكر ان منظمات المجتمع المدني تواجه تحديات مشتركة في البلدان النامية، ولعل أبرزها: سعي الحكومات للسيطرة على أنشطة هذه المنظمات، ومن المشاكلات الشائعة هي ما يحدث داخل هذه المنظمات من تنافسات وصراعات بين الموظفين ومجلس الإدارة وكبار المديرين، كما ان العديد من موظفين هذه المنظمات لديهم ضعف مهني وتنظيمي، وضعف نوعية التدريب، كما أن أكثر المشاكلات شيوعًا التي تواجه هذه المنظمات هي: جمع التبرعات، ومحدودية الخبرات المالية والإدارية، ومحدودية قدراتها المؤسسية، وانخفاض مستويات الاستدامة الذاتية، والافتقار إلى التواصل بين المنظمات والتنسيق فيما بينها، وقلة فهم السياق الاجتماعي أو الاقتصادي الأوسع نطاقا، الى جانب صعوبات بيروقراطية تتعلق بتسجيل هذه المنظمات، ونقص الموارد والتمويل، وصعوبة كسب ثقة الاخرين بالتبرع والأنشطة التطوعية، وغياب أهداف محددة ورؤية واضحة، وكثيرًا منهم يعملون باندفاع عاطفي دون الاستناد الى أهداف واقعية، وعدم الاعتراف بها من قبل الجهات المانحة، فضلًا عن دور الاختلافات الدينية والثقافية والعرقية والسياسية في ذلك [١٧].

ثانيًا – واقع منظمات المجتمع المدني العراقي منذ العام ٢٠٠٣:

مثل العام ٢٠٠٣ حدثًا بارزاً في التاريخ السياسي العراقي المعاصر، فتحت شعار محاربة الإرهاب ونزع أسلحة الدمار الشامل قامت الولايات المتحدة الأمريكية باحتلال العراق، مما أدى إلى عواقب وخيمة تمثلت بتقويض قرارات مجلس الأمن ومبادئ القانون الدولي، وبدلاً من انهاء الإرهاب والتطرف أصبحت منطقة الشرق الأوسط تعاني من حالة غير مسبوقة بتنامي ظاهرة التطرف والعنف بدلًا من تحقيق الاستقرار والتسامح [١٨].

وخلال السنوات التي أعقبت الاحتلال الأمريكي للعراق تم تشكيل العديد من منظمات المجتمع المدني إذ تم تسجيل ما بين (٨٠٠٠ و ١٢٠٠٠) منظمة، وقد شكلت سلطة الائتلاف المؤقتة لجنة لمنظمات المجتمع المدني في محاولة لإضفاء الطابع المؤسسي على دعم الدولة لهذه المنظمات الجديدة، والملاحظ انه عند بدايات تكوينها كانت تابعة للأحزاب السياسية والجماعات الذين هم جزء من اتفاق تقاسم السلطة، لذا فإن هذه المنظمات قد عكست واقع بيئة الانقسامات السياسية والاثنية والدينية والطائفية، وقد استفادت هذه المنظمات من الأموال الحكومية على نطاق واسع لكونها من الشركاء المنفذين للمشاريع التي تديرها الحكومة [١٩].

كما استفادت هذه المنظمات من الدعم المالي الضخم من المانحين الدوليين، ومن المنظمات غير الحكومية الدولية، والتي عززت بدورها من القدرات الكامنة للمنظمات العراقية، إذ وفرت لهم فرص التدريب، لاسيما وان المنظمات الدولية قد اعتمدت على العاملين في منظمات المجتمع المدني العراقية، ذلك أنهم كانوا أقل عرضة للتهديد مقارنة بالعاملين الأجانب، كما ان العاملين العراقيين لديهم الخبرة والدراية بواقع مجتمعهم العراقي، والأهم من ذلك هو أنهم يحظون بالقبول من قبل الناس [٢٠].

وفضلًا عن الدور المالي فإن النمو السريع لمنظمات المجتمع المدني كان بسبب حاجة المجتمع الدولي الإنساني الملحة إلى إيجاد شركاء محليين لتنفيذ

المشاريع في العراق مما دفع إلى انشاء الاف منظمات المجتمع المدني على أمل الاسهام في الديمقراطية والحرية ومشاريع إعادة الاعمار، وقد تنوعت نشاطات هذه المنظمات ولعل أبرزها: التثقيف الانتخابي عن طريق حث المواطنين على المشاركة النشطة في الانتخابات وحمايتها من التلاعب، والحث على الشفافية والمسألة الحكومية، واحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان ولاسيما حقوق المرأة، والتضامن الدولي والاستدامة البيئية، والرعاية الاجتماعية، ومكافحة الفساد والعنف والانقسامات الطائفية، ومكافحة التمييز القائم على أساس نوع الجنس أو الدين أو العرق من أجل خلق عراق آخر يتميز بالسلام وحقوق الإنسان، والنضال من أجل حرية التعبير وحرية الصحافة في العراق، وتعزيز الرياضة والسلام والحوار، كما شمل نشاطها تعزيز الإجراءات الرامية إلى دعم القطاع الصحي في العراق، ولا سيما في مجال صحة الأطفال [٢١].

فضلاً عن ذلك شملت انشطة منظمات المجتمع المدني تقديم الخبرات في حل النزاعات وبناء السلام، والقضايا الاجتماعية المهمة مثل البطالة والتعليم، والعمل على بناء القدرات مع التركيز بشكل خاص على الشباب، والبرامج المدنية التي تهدف إلى التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، ومن بين هذه البرامج تعزيز الحماية المحلية للنساء والفتيات المعرضات للعنف القائم على نوع الجنس، وحملة لمحو الأمية بين النساء والأطفال، والعديد من البرامج والمشاريع الأخرى التي تهدف إلى تزويد الناس وخاصة في القرى البعيدة بالخدمات الصحية وتوفير مياه الشرب، كما سعت إلى الضغط على السلطات لتحسين أوضاع المراكز الطبية هناك، علمًا ان العديد من هذه المنظمات قد وضعت برامج مخصصة لتأسيس مجتمع مدني ديناميكي معزز بوسائط إعلام تعددية ومستقلة، مما يعزز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لجميع العراقيين مستندة في الأساس على التحول الديمقراطي والمؤسسي في البلاد، كما نشرت الكتيبات حول النظافة والبيئة والثقافة والسياسة، وعقدت اجتماعات ثقافية وصحية في العديد من المناطق العامة وحتى الخاصة في العاصمة بغداد، كما استعملت الفن للتعبير عن أنشطتها المختلفة [٢٢].

وعليه فإن المهام التي كان المفروض ان تضطلع بها منظمات المجتمع المدني في مرحلة ما بعد الاحتلال وأحداث العنف التي عصفت بالبلاد هي الاسهام في إعادة بناء الشعب عن طريق خلق ثقافة تقبل التعددية والديمقراطية، وتحسين الظروف الاجتماعية المعيشية والاقتصادية، واجراء إصلاحات سياسية وحتى أمنية [٢٣]. ولكن ما يؤسف له ان العديد من هذه المنظمات قد توقفت عن العمل وبعضها غادر العراق بسبب حالة عدم الاستقرار وضعف الأمن [٢٤].

هذا الواقع دفع بعض المنظمات الدولية غير الحكومية إلى اتباع خطة عرفت باسم " الإدارة عن بعد "، وهي تقوم على أساس توزيع الإمدادات الطبية الأساسية إلى المركز الصحية التي تقع في المحافظات التي تشهد توترات أمنية، للحفاظ على تقديم الخدمات الصحية أثناء النزاعات، واعتماد أسلوب التخزين المسبق لإمدادات الطوارئ، وهذه الخطة ساعدتهم في تقديم الرعاية الصحية الأساسية لأكثر من (١٠٠) ألف مريض، وكان ذلك بمساعدة نشطة من منظمات المجتمع المدني العراقي، مما دفع الأخيرة إلى إيجاد طرق مبتكرة للتكيف مع الواقع بهدف الاستمرار في الحفاظ على وجودها في العراق، يُذكر انه قرابة (٨٨) من عمال الإغاثة الدولية ومنظمات المجتمع المدني العراقي قد ذهبوا ضحية بسبب نشاطاتهم خلال المدة من ٢٠٠٣ – ٢٠٠٧، فضلاً عن حالات الخطف والترويع، مما حد كثيرا من الاستجابة الإنسانية لهذه المنظمات [٢٥].

وعلى الرغم من كثرة وتنوع منظمات المجتمع المدني في العراق إلا ان واقع الحال يثير العديد من التساؤلات حول مدى الاستقلالية والفاعلية والكفاءة المهنية لهذه المنظمات، كما ان مصادر التمويل والدعم السياسي لدى بعضها وصفت من قبل بعض المنظمات غير الحكومية الدولية بأنها غير شفافة لا سيما وان هذه المنظمات هي وثيقة الإرتباط بالأحزاب المتنفذة في الدولة، وفي هذا الخصوص ذكر المجلس النرويجي للاجئين انه من أصل (٨٠٠٠) منظمة مجتمع مدني في العراق فإن جزءً صغيراً فقط يمكن وصفها بأنها غير منحازة لجماعات سياسية ودينية واثنية مما جعل المستفيدين من هذه المنظمات محصورة بفئة قليلة من الناس وليس عامة الشعب،

وهذا أثر بالنتيجة على مستوى القبول الذي تحظى به هذه المنظمات لدى الشعب العراقي [٢٦].

وفي سياق الحراك المتنامي لمنظمات المجتمع المدني العراقي فقد تم بناء تحالف ضم أكثر من (٦٠٠٠) من منظمات المجتمع المدني العراقية، وفي ٢٥/كانون الثاني/٢٠١٠، وافق مجلس النواب العراقي على قانون جديد بشأن المنظمات غير الحكومية (القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠)، ومثلت الموافقة على القانون الجديد نجاح مهم لقادة المجتمع المدني العراقي والمسؤولين الحكوميين، وتلقى تغطية إعلامية كبيرة داخل وخارج العراق وقد دخل القانون الجديد حيز التنفيذ في ٧/اذار/٢٠١٠، وهو يمثل تحسنًا كبيرًا عن القوانين واللوائح السابقة كأمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٤٥، وكذلك مشروع القانون الذي أعدته الحكومة العراقية في آذار ٢٠٠٩ [٢٧].

وأما الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي كما وردت في المادة (٢) من قانون المنظمات غير الحكومية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠ فهي[٢٨]:

١- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني وتطويرها ودعمها والحفاظ على استقلاليتها وفق القانون.
٢- تعزيز حرية المواطنين في تأسيس منظمات المجتمع المدني والإنضمام إليها.
٣- تنظيم عملية تسجيل منظمات المجتمع المدني العراقية والأجنبية وفق آلية مركزية.

وفي سبيل إنجاز الأهداف أعلاه، وضعت دائرة المنظمات غير الحكومية في الامانة العامة لمجلس الوزراء العراقي خطة استراتيجية (٢٠١٣-٢٠١٧) جديدة تتلاءم مع رؤية الامانة العامة لمجلس الوزراء ورسالتها، وقد تضمنت استراتيجية الدائرة أهدافًا عامة وفرعية وبرامج وأنشطة مختلفة تهدف إلى تعزيز الشراكة الحقيقية مع مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الدولية عن طريق السعي إلى وضع برنامج حكومي واضح يعمل على تنظيم العلاقة التشاركية بين الدولة ومنظمات

المجتمع المدني، وتعميق مبدأ المسئولية الاجتماعية والأخلاقية لدى الجميع، وتوفير مناخ سياسي وتشريعي يُشجع على الشراكة الفعالة في عمليات التخطيط والتنفيذ والمراقبة والمتابعة [٢٩].

ومن الملاحظ ان منظمات المجتمع المدني العراقي، أخذت تؤدي دورًا متزايدًا في التطور الديمقراطي وكان من أبرز صور هذا الدور هو في الانتخابات البرلمانية في العام ٢٠١٠، فبعد فشل البرلمان في انتخاب رئيس ونواب له دخل البلد في حالة من الشلل السياسي والدستوري مما حفز منظمات المجتمع المدني على إطلاق مبادرة وطنية لحماية الدستور، وكان نتيجة ضغط هذه المنظمات اصدار المحكمة الفدرالية العليا امر إلى البرلمان لاستئناف الجلسة وانتخاب رئيس ونوابه، وهذا مؤشر واضح على الدور الحيوي الذي أصبحت منظمات المجتمع المدني تضطلع به لبناء الدولة العراقية الحديثة على أسس مدنية وديمقراطية، وفي سياق هذه التطورات عملت هذه المنظمات على تشكيل تجمع من مختلف انحاء العراق ضم قرابة (٨٠٠) منظمة وقام بحملة هي " المبادرة المدنية لحماية الدستور "، لممارسة الضغط على الكتل السياسية لكي توفي ببرامجها الانتخابية أمام ناخبيهم [٣٠].

وفي سياق التطورات المهمة التي شهدها المجتمع المدني في العراق تم التوقيع في بغداد في ٢٨/نيسان/٢٠١٣، على اتفاقيات منح بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثمانية اتحادات منظمات مجتمع مدني في العراق، والتي تُمثل (٣١) منظمة مجتمع مدني من مختلف انحاء العراق، وتضمنت الاتفاقات دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمنظمات المجتمع المدني لتنفيذ مبادرات تُساعد على تقديم خدمات مناسبة ومكافحة الفساد وتعزيز حقوق الإنسان في العراق، وهذا جزء من مشروع " تمكين منظمات المجتمع المدني في العراق" الذي يهدف إلى تطوير منظمات المجتمع المدني لتعزيز الرصد الفعال لالتزام الحكومة بالإجراءات القانونية المطلوبة وشفافية عملها، كما أن هذه مشروعات تترك تأثيرًا إيجابيًا على حياة الشعب العراقي اليومية، وبموجب هذه الاتفاقات سيحصل اتحاد منظمات المجتمع المدني على توجيه مباشر من موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعلى تدريب عملي

ومساعدة مباشرة، علمًا ان هذا المشروع بتمويل من الصندوق الائتماني التابع للأمم المتحدة (UNDAF) والحكومة الدنماركية، ويتم تنفيذه بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) [٣١].

وكان أهم ما تمخض عنه مشروع " تمكين منظمات المجتمع المدني العراقي" خلال المدة من آيار ٢٠١٣ ولغاية نيسان ٢٠١٤، هو أنجاز ثمانية مشاريع شملت مجالات تقديم الخدمات وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد، والتي غطت أغلب محافظات العراق، فضلاً عن المساهمة في إنشاء قنوات مستدامة للحوار والشراكة بين منظمات المجتمع المدني والحكومة، للتأكد من حضور المجتمع المدني في عمليات صنع السياسات. [٣٢].

ومن الجدير بالذكر ان تقرير برتلسمان السنوي لعام ٢٠١٦، قد وضح بعض العقبات التي يعاني منها المجتمع المدني العراقي منها: إن الحيز السياسي المتاح لمنظمات المجتمع المدني العراقي ضيق جدًا، وهناك طائفة واسعة من المسائل الثقافية والاجتماعية والسياسية مهملة ودون أي توضيح أو دعم، كما أن روابط المحسوبية راسخة ولها جذور عميقة وتشمل الميول السياسية والاواصر القبلية والأسرية، بالوقت ذاته فإن المجتمع المدني غير قادر على سد الانقسامات القائمة وتجميع مصالح المواطنين خارج الانتماءات الإثنية والطائفية، فقلة من هذه المنظمات لها القدرة على تجميع المصالح المجتمعية على نطاق واسع، وتعتمد في تمويلها بالدرجة الأساس على المانحين الدوليين ومن ثم المحليين، كما ان قادة هذه المنظمات غالبًا ما يكونون من علماء الدين او من الشخصيات السياسية مما يسهل عليهم التوسط بين الدولة والمجتمع المدني، كما أن النتائج الإنمائية المرجوة، مثل تعزيز قدرات التنظيم الإداري والاستراتيجي لدى المنظمات العراقية لم تتحقق إلى حدٍ كبير[٣٣].

وعلى هذا الاساس صنف التقرير منظمات المجتمع المدني العراقي بان مستوى احترافها أو مهنيتها منخفض بشكل عام، فبحسب التقرير أن المجتمع المدني لم يُترجم إلى خلق الثقة الاجتماعية، والتغلب على الانقسامات الطائفية أو ترسيخ ثقافة مدنية في المجتمع، وما ساهم بهذا الامر من جهة أخرى هو تجاهل الحكومة إلى حدٍ

كبير المجتمع المدني عند المشاركة في وضع الخطط وصنع القرار وتنفيذ السياسات، ولا تزال مشاركة المجتمع المدني الموضوعية مع المشرعين نادرة، وبالمقابل فإن الوزارات التي تهتم في معظمها بقضايا المجتمع المدني كوزارة حقوق الإنسان، ووزارة الدولة لشؤون المرأة ينظر إليها بشكوك من جانب قادة المجتمع المدني بسبب التعيين غير الشفاف، والافتقار إلى الخبرة، والحد من مشاركة المجتمع المدني، ومن قدرتهم في التأثير السياسي[٣٤]. يُذكر ان وزارة حقوق الإنسان ووزارة الدولة لشؤون المرأة قد تم الغائها بموجب المادة (٧٦) من الدستور في ٢٥/آب/٢٠١٥ [٣٥].

وبالرغم من العيوب التي تعاني منها منظمات المجتمع المدني إلا إنه لا يمكن التقليل من أهميتها لأنها ساعدت في التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية الكبرى التي شهدها في العراق، كما انها تعزز المسار الديمقراطي في نهاية المطاف، فضلًا عن ذلك تساعد على بناء مجتمع تعددي، وعليه فإن من الضروري تشجيع تشكيل مجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني[٣٦]. لاسيما وانها تضطلع بدور مهم في عملية البناء من أسفل إلى أعلى عن طريق تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار، وبتبني المجتمع المدني لاستراتيجية شاملة للتثقيف المجتمعي مثلاً منع نشوب الصراعات، وتطوير وتعزيز حقوق الإنسان ونظام التعليم، وحماية الفئات الضعيفة ولا سيما النساء والشباب والأقليات، كما إن إشراك المجتمع المدني للجهات المحلية الفاعلة مثل الزعماء الدينيين والشخصيات العامة يُعد خطوة ضرورية من أجل جعل هذه الجهات الفاعلة شركاء مفيدين للسلطات السياسية، وهذا جزء من خطة بعيدة المدى يمكن الاستفادة منها لغرض الاستفادة من دعم برنامج الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي[٣٧].

علمًا ان عدد منظمات المجتمع المدني العراقي قد بلغ حتى العام ٢٠١٧، بحسب دائرة المنظمات غير الحكومية في الامانة العامة لمجلس الوزراء (٢٨٤٤)، والتي صدر لها الحق بممارسة نشاطها وفق القانون النافذ رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠ [٣٨].

ومن نافلة القول ان منظمات المجتمع المدني كان لها حضور فاعل على الأرض في معالجة الازمات والمشكلات التي مر بها سكان المناطق التي أحتلها تنظيم داعش الإرهابي منذ احتلال الموصل في ١٠/حزيران/٢٠١٤ وحتى تحرير الموصل

في ١٠/تموز/٢٠١٧، وما نجم عنها من نزوح الملايين بين مهجر في الداخل او لاجئ في الخارج، من محافظات الأنبار ونينوى وصلاح الدين وديالى، وما رافق ذلك من أوضاع إنسانية بالغة الصعوبة، إذ عاش غالبية النازحين في مخيمات لا تمتلك أبسط المقومات الإنسانية، وادراكًا منها لضرورات هذا الواقع المرير، وانطلاقاً منها بالمسئولية التاريخية التي فرضتها ظروف المرحلة الراهنة، شكلت منظمات المجتمع المدني اتحادات عدة لإغاثة النازحين، والتخفيف من معاناتهم الإنسانية، وكانت جهودهم تشمل توفير الخيام والملابس والأغطية والطعام والماء، فكانت جهودهم مساندة وداعمة للجهد الحكومي، فضلًا عن عمليات الرصد والتوثيق لما يتعرض له النازحون من انتهاكات لحقوق الانسان، مما يدل على عمق شعورهم بالمسئولية الإنسانية، ومدى التطور المهم الذي أخذت تضطلع به هذه المنظمات، ولكن حجم الكارثة كان أكبر من قدراتها، وبالوقت ذاته ينقصها التمويل الكافي للتعاطي مع هذا الوضع المعقد والذي يصعب حله حتى على منظمات دولية كبرى مثل الأمم المتحدة.

ثالثاً– الدور الأمريكي في انشاء ودعم منظمات المجتمع المدني العراقي:

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وضع الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج دبليو بوش) في ٦/تشرين الثاني/٢٠٠٣، قانون الاعتمادات التكميلية الطارئة البالغ (٨٧) مليار دولار، وتم تخصيص مبلغ عشرة ملايين دولار إلى معهد الولايات المتحدة للسلام من أجل دعم أنشطة تنفيذ السلام وحفظ السلام وبناء السلام في العراق، وكانت مجالات عمل المعهد تركز أساسًا على المجتمع المدني، فضلًا عن ذلك خصصت سلطة الائتلاف المؤقتة ما يقرب من (٧٣٠) مليون دولار للبرامج المتعلقة بالديمقراطية، وسيتم صرف الأموال في سبعة مجالات مختلفة هي: مكافحة الفساد والشفافية الحكومية، وتنمية الأحزاب السياسية، وإدارة الانتخابات، وتعزيز المؤسسات الحكومية العراقية، وبناء المجتمع المدني عن طريق المنح والتدريب وبناء القدرات، وبرامج المرأة، وتطوير البنية التحتية الإعلامية، ومن جانبها قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتخصيص مبلغ قدره (١٥٥) مليون دولار لتنفيذ مشروع الحكم

المحلي الذي يسعى إلى بناء قدرات الهيئات الحكومية المحلية في محافظات العراق، وتعزيز الحوار الديمقراطي، وإقامة شراكات بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وتذهب عشرة في المائة من هذه الأموال مباشرةً إلى منظمات المجتمع المدني الناشئة، ومنذ العام ٢٠٠٤ قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتنفيذ خطة لبناء قدرات القطاعات الرئيسة للمجتمع المدني، ووسائل الإعلام المستقلة في العراق، وتهدف الخطة إلى إنشاء مجتمع مدني مستنير ومستدام ونشط يشارك بفعالية ومسئولية في الديمقراطية العراقية، وركزت الخطة على ثلاثة أنشطة أساسية هي[٣٩]:

١- توفير الموظفين وإدارة خمسة مراكز للمجتمع المدني أنشئت بموجب سلطة الائتلاف المؤقتة.

٢- تقديم المساعدة التقنية والتدريب لمنظمات المجتمع المدني التي تعزز التربية المدنية، وحقوق الإنسان، ومشاركة المرأة، ومكافحة الفساد.

٣- المساعدة في إنشاء وسائل إعلام مستقلة في العراق.

وفي السياق ذاته تبنت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "برنامج المركز"، كأداة وشبكة أساسية يتم من خلالها توجيه الدعم إلى منظمات المجتمع المدني في محافظات (الموصل وكركوك والناصرية والبصرة وبغداد) لتعزيز تنمية المجتمع المدني في جميع أنحاء العراق، وبتمويل وتجهيز من الوكالة، وأما الخدمات الأساسية التي قدمتها هذه المراكز فهي: الإدارة، والإدارة المالية، وإدارة البرامج، والتدريب العملي على تنظيم حملات الدعوة، وخدمة المجتمعات المحلية، وتطوير العضوية، والتوعية، وستقدم المراكز أيضًا خدمات دعم داخلية مثل المكتبات ومراكز الاتصال وأجهزة الحاسوب والإنترنت والمواد التعليمية، والتواصل مع شبكات المجتمع المدني الإقليمية، وعملت هذه المراكز أيضًا كمراكز لتبادل المعلومات مما يتيح لمنظمات المجتمع المدني عن طريقها معرفة المنح المتاحة والشراكات مع منظمات المجتمع المدني الدولية، وفي موازاة ذلك تلقى المعهد الديمقراطي الوطني منحة من صندوق التنمية الوطنية بلغت (١.٣) مليون دولار لتنمية المجتمع المدني العراقي، وقام المعهد

بأنشطة لبناء قدرات هذه المنظمات، وبرامج شاملة للتدريب والمساعدة التقنية، وتوزيع الأدوات، وحلقات العمل التدريبية الهادفة إلى بناء المهارات، والحلقات الدراسية، والمشاورات، والمنح الصغيرة، وتوسع المعهد في نشاطه ليمتد من شمال العراق (الموصل وكركوك) إلى الجنوب (الحلة والناصرية) تحديدًا، وقد عمل المعهد بشكل مكثف مع ما يقرب من ٤٥ إلى ٥٠ منظمة مجتمع مدني عراقية [٤٠].

ودعمًا لجهود حكومة الولايات المتحدة الرامية إلى تعزيز حكم المشاركة الديمقراطية في العراق، سعت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فرع العراق إلى تعزيز دور المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية والسياسية لكادر واسع من منظمات المجتمع المدني المحلية في العراق، ولتحقيق هذا الهدف منح مكتب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العراق عقدًا قيمته (٤٣) مليون دولار لمؤسسة التنمية الأمريكية باعتبارها شريك الوكالة والمنفذ الرئيس لأنشطة برنامج المجتمع المدني في العراق، ومدة العقد من ١٦/آب/٢٠٠٤ ولغاية ٣١/اذار/٢٠٠٦، الا ان التمويل ارتفع إلى (٥٩,١) مليون دولار بنهاية ٣٠/حزيران/٢٠٠٧، وركز البرنامج على تعزيز تنمية منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجالات التربية المدنية، وقضايا المرأة، ومكافحة الفساد، وحقوق الإنسان [٤١].

وقد رافق ذلك كله تغطية إعلامية كبيرة لأنشطة المجتمع المدني على مدى سنوات البرنامج، ومن مؤشرات نجاح برنامج المجتمع المدني العراقي الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والمنفذ من قبل مؤسسة التنمية الأمريكية هو التطور الملحوظ في دور منظمات المجتمع المدني العراقي، وزيادة الأنشطة التي قامت بها هذه المنظمات، وازدياد وضوح دورها، وأصبح تفهم الناس بشكل أفضل لدور المجتمع المدني في حاضر ومستقبل العراق، وتقبل أوسع نطاقاً من قبل الحكومة بدور المجتمع المدني كشريك فاعل من أجل مستقبل البلاد، كما قام البرنامج بتطوير القدرات التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني العراقية العاملة من أجل الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مما أدى إلى زيادة مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار على المستويات المحلية والفدرالية، وشارك ما مجموعه (١٩٦٤) منظمة من منظمات

المجتمع المدني العراقية في برامج التدريب والمساعدة التقنية التي قدمها برنامج المجتمع المدني في العراق لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني في المجالات التشغيلية والبرامجية [٤٢].

فضلاً عن ذلك عمل برنامج المجتمع المدني العراقي بشكل كبير على تطوير وسائل الإعلام المستقلة في العراق، إذ قام بتدريب معارف ومهارات أكثر من (٨٠٠٠) من العاملين في مجال الإعلام من صحفيين وفنيين ومحررين ومديرين، وأكثر من (٢٠٪) منهم كانوا من النساء، كما قدم البرنامج المساعدة التقنية إلى شبكة الإعلام العراقية لتطويرها لتصبح شبكة إذاعية عامة، كما دعم برنامج المجتمع المدني في العراق إصلاح النظام القانوني والتنظيمي من خلال الدعوة إلى قوانين الإذاعة العامة وحرية التعبير السلمية، فضلًا عن اعتماد المعايير الأخلاقية من قبل وسائل الإعلام، وفيما يخص حقوق المرأة فقد قامت أكثر من (٢٠٠) من منظمات المجتمع المدني المرتبطة ببرنامج المجتمع المدني في العراق بأعمال الدعوة من أجل النهوض بحقوق المرأة وتوسيع مشاركتها في العمليات الديمقراطية، ومن الأمثلة على نجاح البرنامج بهذا الموضوع إدراج ١٢ توصية من توصيات المجتمع المدني في الدستور، بما في ذلك النص على حجز (٢٥) في المائة من المقاعد في مجلس النواب للمرأة (فيما يعرف بالكوتا النسائية)، فضلاً عن دعوة البرنامج لعلماء الدين في خطب الجمعة للتحدث عن التأثير السلبي للعنف ضد المرأة على الأسرة والمجتمع وعقد البرنامج لهذا الغرض ورشة عمل في محافظة النجف ركزت على علماء الدين وشيوخ العشائر، وأما على صعيد مكافحة الفساد فكانت جهود البرنامج واضحة حيث قامت منظمات المجتمع المدني العراقية المنخرطة في مجال الدعوة لمكافحة الفساد بطائفة واسعة من الأنشطة، منها: توعية الجمهور والمسؤولين الحكوميين بالاعتراف بالفساد ورفضه، وإجراء دراسات استقصائية في المحافظات بشأن التصورات العامة عن الفساد في حكوماتها المحلية، وعقد اجتماعات لمناقشة نتائج هذه الدراسات الاستقصائية مع مجالس المحافظات، وإنشاء فرق عاملة لمتابعة مكافحة الفساد لاتخاذ الإجراءات اللازمة، وشكلت شبكات من نشطاء مكافحة الفساد، والتعاون مع لجنة النزاهة العامة

للتحقيق في الشكاوى واتخاذ إجراءات بشأنها، كما وثقت منظمات المجتمع المدني الفساد في الموانئ والمستشفيات والمدارس وبرنامج الحصة التموينية والمؤسسات العامة الأخرى، وتوفر هذه الدراسات الاستقصائية أساسا لحملات الدعوة لمكافحة الفساد [٤٣].

وفيما يتعلق بموضوع حقوق الانسان فقد زادت إجراءات منظمات المجتمع المدني في الدفاع عن حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق الأطفال والمعتقلين زيادة كبيرة بفضل التدريب والمساعدة التقنية والدعم المالي المقدمين في إطار برنامج المجتمع المدني في العراق، فبعد انتهاكات حقوق الإنسان بسبب ضعف الامن اضطلعت العديد من منظمات المجتمع المدني بحملات توعية جماهيرية واسعة النطاق للدفاع عن حقوق الإنسان، وشملت هذه الحملات التثقيفية العامة: ورش عمل، معارض متنقلة، وملصقات، ولافتات، وعروض فنية ومهرجانات، كما استهدف برنامج المجتمع المدني في العراق قطاع الأمن العراقي من مسئولي الشرطة والسجون وموظفو وزارة الداخلية ووزارة الدفاع، وقد بذل موظفو حقوق الإنسان والشركاء المنفذون من منظمات المجتمع المدني جهودًا ناجحة في مختلف المناطق لزيادة وعي الشرطة بحقوق الإنسان وإقامة شراكات مع إدارات الشرطة في البصرة والموصل وكركوك والحلة وكربلاء والديوانية وغيرها، كما أقام برنامج المجتمع المدني في العراق علاقة عمل قوية مع وزارة الدولة لحقوق الإنسان ولجنة البرلمان لحقوق الإنسان، وقدم برنامج المجتمع المدني في العراق المساعدة التقنية والتوجيه لهذه المؤسسات، فضلًا عن ذلك قدم برنامج المجتمع المدني في العراق إلى العشرات من منظمات المجتمع المدني والعاملين فيها خدمات التدريب والمساعدة التقنية في جميع أنحاء العراق، كما عمل البرنامج على تطوير مواد تدريبية ومراجع تلائم الوضع العراقي وتوزيعها على منظمات المجتمع المدني العراقي، وأصبحت المراكز الأربعة التي أنشأها برنامج المجتمع المدني العراقي في بغداد والبصرة وأربيل والحلة مراكز تدريب مهمة للعاملين في منظمات المجتمع المدني العراقي حيث تلقوا تدريبًا جيدًا[٤٤].

وفيما يلي أبرز إنجازات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ضمن برنامج المجتمع المدني العراقي في جميع أنحاء العراق خلال المدة من ٢٠٠٤ ولغاية ٢٠٠٦ [٤٥]:

١- مراكز المجتمع المدني وتضمنت:

أ- عقد (١,١٤٤) ورشة عمل تدريبية متبوعة بالمساعدة الفنية لتطوير القدرات الأساسية لمنظمات المجتمع المدني.

ب- قيادة (٢٧٥) منتدى و (٣٠) مؤتمرًا وطنيًا وإقليميًا، جمعت منظمات المجتمع المدني.

ج- تلقت (٣) الاف من منظمات المجتمع المدني التدريب والمساعدة التقنية.

د- قام (٤٣) ألف مشارك من منظمات المجتمع المدني بزيادة معرفتهم ومهاراتهم وعملياتهم.

ه- تدريب (٦) الاف موظف حكومي، ومشاركتهم في حلقات عمل ومنتديات ومؤتمرات.

٢- مكافحة الفساد وتضمنت:

أ- دعم منظمات المجتمع المدني من أجل إضافة ١٣ حكمًا من مكافحة الفساد إلى الدستور العراقي.

ب- تلقى (٦) الاف مسؤول حكومي على مختلف المستويات التدريب والمساعدة التقنية في مجال الشفافية والمساءلة.

ج- الوصول إلى مليون عراقي من خلال حملة توعية وطنية تضم برامج مبتكرة من قبل منظمات المجتمع المدني العراقية.

٣- تأييد حقوق المرأة وتضمنت:

أ- دعم منظمات المجتمع المدني لحقوق المرأة من أجل اعتماد ١٢ حكمًا دستوريا لصالح المرأة.

ب- تلقى أكثر من (٦٠٠) من منظمات المجتمع المدني التدريب والمساعدة، مما زاد من قدرتهم على الدعوة بالنهوض بالمرأة.

ج- قيادة الفعاليات والمؤتمرات، وجمع منظمات المجتمع المدني النسائية معا من أجل التواصل، وتنظيم الائتلافات، وقيادة حملات تأييد حقوقهم.

٤- حقوق الإنسان وتضمنت:

أ- تلقى أكثر من (٤) الاف موظف من منظمات المجتمع المدني وموظفي الحكومة التدريب والمساعدة التقنية في مجال حقوق الإنسان.

ب- قامت العديد من منظمات المجتمع المدني بتحسين قدراتهم على رصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، بما في ذلك سوء أوضاع مراكز السجن والاحتجاز غير القانوني.

ج- أقامت منظمات المجتمع المدني شراكات مع إدارات الشرطة وإدارات حقوق الإنسان وغيرها من الوكالات الحكومية لدعم حماية حقوق الإنسان.

٥- التربية المدنية وتضمنت:

أ- مساعدة منظمات المجتمع المدني التي حشدت المواطنين للمشاركة في الاستفتاء الدستوري العراقي والعمليات الانتخابية.

ب- شاركت مئات منظمات المجتمع المدني في مؤتمرات إقليمية ووطنية للدعوة إلى تشريع قانون المجتمع المدني.

ج- دعم الحملات لإصلاح القوانين غير الملائمة التي تؤثر على المرأة.

٦- وسائل الإعلام المستقلة وتضمنت:

أ- المساعدة في بناء واستمرار قدرات الوكالات الإخبارية المستقلة.

ب- زيادة معارف ومهارات الصحفيين ومهنيين إعلاميين.

ج- إنشاء مجموعة مراقبة عراقية إعلامية.

وفي الواقع كان تطوير المجتمع المدني من قبل الولايات المتحدة جزءًا من الهدف الاستراتيجي الذي يهدف إلى تعزيز الحكم الديمقراطي في العراق، ولهذا تم تصميم نهج مزدوج لتحسين الفعالية المؤسسية للحكومات المحلية، وفي الوقت نفسه بناء قدرة المجتمع المدني على تلبية احتياجات المجتمع المحلي، وكان برنامج المجتمع المدني الذي وضعته الولايات المتحدة في العراق يسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية تشمل: تعزيز الحكم المحلي، وبناء قدرات الحكومة الوطنية، وتحقيق الاستقرار المدني أو الحد من دوافع للعنف [٤٦].

ومن الجدير بالذكر أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كانت قد شرعت في برنامج العمل المجتمعي العراقي* وهو برنامج واسع جدًا وكان العمل به على شكل مراحل المرحلة الأولى منه بدأت في حزيران/ ٢٠٠٣، وتم إنجازه في آذار/٢٠٠٧، وكانت المنظمة المنفذة لهذا البرنامج هي (ACDI/VOCA) وهي منظمة خاصة غير ربحية تشجع النمو الاقتصادي، وتنمية المجتمع المدني في الديمقراطيات الناشئة في البلدان النامية، ومقرها في واشنطن عاصمة الولايات المتحدة، وفيما يخص المجتمع المدني فقد تم في هذه المرحلة انجاز (٦٧) مشروعًا للمجتمع المدني بنجاح، وأهم مجالات التعاون بين هذا البرنامج ومنظمات المجتمع المدني العراقية هي: بناء مراكز نسائية، ومراكز ثقافية ومجتمعية، وتجديد المكتبات، وإنشاء محطات إذاعية مجتمعية، ورعاية أحداث ثقافية، كما ركز المشروع على تعزيز صوت المجتمع المدني وتفاعله مع الحكومة المحلية، وأسفرت الاجتماعات بين القائمين على هذا البرنامج ومنظمات المجتمع المدني العراقية عن تشكيل مجلس محلي تم اختياره من بين المشاركين في الاجتماع الذين كرسوا أفكارهم لتطوير المشاريع في مقترحات كاملة، وأصبح تشكيل هذه المجالس أساس السنوات الأولى للبرنامج، وقد حققت هذه المجالس نجاحًا كنموذج لتنفيذ المشاريع، وبالفعل تم تنفيذ أكثر من (٦٧٠) مشروعًا، تتراوح حجمها من (١٠٠) دولار للتدريب الأساسي على الإسعافات الأولية إلى ما يقرب من (٨٥٠) ألف دولار لتمهيد الطريق بين تكريت والحويجة، عن طريق المجالس المحلية البلدية [٤٧].

وقبل انتهاء المرحلة الأولى من برنامج العمل المجتمعي بدأت المرحلة الثانية منه في ١/تشرين الأول/٢٠٠٦ ولغاية ٣٠/أيلول/٢٠٠٨. وقد خصص للبرنامج (٩٥) مليون دولار، إلا أن هذا التخصيص زاد لاحقا بمبلغ (٥٥) مليون دولار في أيلول/٢٠٠٧ ليصل المجموع إلى (١٥٠) مليون دولار، وكان الهدف النهائي للبرنامج هو "تعزيز الإدارة المحلية المسئولة والفعالة في العراق عن طريق إضفاء الطابع المؤسسي على الآليات المجتمعية والقدرة على مشاركة المواطنين في صنع القرار والتنمية على الصعيد المحلي"، وقد صمم البرنامج لتعزيز الديمقراطية الشعبية وتحسين الحكم المحلي عبر منهجية "المشروع والمعالجة"، لتحقيق التنمية المجتمعية للمشاريع الإنمائية ذات الأولوية المجتمعية بناءً على الطلب، ويتم تحقيق ذلك عن طريق إنشاء فرق عمل مجتمعية تتألف من متطوعين منتخبين من السكان المحليين [٤٨].

وأما المرحلة الثالثة فقد امتدت من نهاية العام ٢٠٠٨ ولغاية ٢٠١٢، والهدف من البرنامج في هذه المرحلة وعلى مدى أربع سنوات هو رعاية مجتمع مدني نشط قادر على تحديد احتياجات المجتمع ذات الأولوية والدعوة إليها، وغرس الديمقراطية ومشاركة المواطنين في صنع القرار على جميع مستويات الحكومة من القاعدة الشعبية، وقدرة الحكومة المحلية على تلبية إحتياجات المواطنين، ودعوة المواطنين لمساعدة الأقليات الضعيفة، ولهذا الغرض سعى البرنامج إلى ربط مجموعات من المواطنين ومنظمات المجتمع المدني وقادة الحكومة بالمناطق الضعيفة من العراق لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية من خلال المشاريع التي يحتاجها المجتمع المحلي، علمًا أن مجال عمل هذا البرنامج هو في أربع محافظات هي ديالى وكركوك ونينوى وصلاح الدين، وقد أنجز المتطوعون من المجتمعات المحلية (٣٩١) مشروعًا هدفت إلى تحسين الحياة المحلية عن طريق توسيع إمدادات الطاقة، وإنشاء شبكات مياه الشرب، وإضافة غرف دراسية إلى المدارس، وهذا يبني الثقة ويقلل من المشاكل بين المواطنين والحكومة، وبذلك عزز برنامج العمل المجتمعي العراقي مفهوم بأن المشاركة الديمقراطية لا تتعلق فقط بانتخاب الممثلين بل أيضًا بشأن المساهمة في صنع القرار، وأن المجتمع المدني القوي يفيد الجميع، وأبرم البرنامج اتفاق شراكة

رسمية مع أربع منظمات مجتمع مدني عراقية، واحدة في كل محافظة، لتقدم التدريب والدعم، وتعويض ضحايا الحروب، وعليه فإن برنامج العمل المجتمعي العراقي التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وضع أساس لمجتمع مدني نشط ومستدام، وعمل موظفو البرنامج على توفير التدريب وتطوير الأعمال وبناء قدرات لمنظمات المجتمع المدني عن طريق عملية شاملة، وقد نجحت منظمات المجتمع المدني المشاركة في البرنامج من تنفيذ (٢٠) مشروعًا للمنح الصغيرة، وإيجاد (٣٦) وظيفة طويلة الأجل، ومساعدة (١٤٧) من ضحايا الحرب، كما تم عقد دورات تدريبية للنساء في الحواسيب والخياطة من أجل الحصول على فرص عمل طويلة الأجل للأشخاص المحرومين اقتصاديًا، ووزعت التبرعات الغذائية على المحتاجين [٤٩].

وفي تقرير أصدرته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في شباط/٢٠١٢ تضمن تقييمًا لأنشطتها الخاصة بالمجتمع المدني في العراق أوضحت فيه أنه مع انسحاب القوات الأمريكية في ٢٥/كانون الأول/٢٠١١، فإن مساعدات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للعراق ستدخل مرحلة جديدة، إذ ستحتاج منظمات المجتمع المدني العراقية إلى برنامج أوسع نطاقاً في مجال الديمقراطية والحكم الرشيد والعملية السياسية وسيادة القانون لتحقيق أقصى قدر من أوجه التعاون، مع التركيز على المجالات التي ستكون حيوية للعراق في عام ٢٠١٢ وما بعده، كمكافحة الفساد، ومشاركة المواطنين في صنع القرار، وتحسينات في السياسات العامة، والرقابة الانتخابية، والخدمات الاجتماعية الأساسية، وحقوق الإنسان والحريات المدنية، والشفافية، علمًا ان النتيجة الرئيسة لهذا التقييم أكدت بأن المجتمع المدني العراقي قد تطور وإن كان بشكل غير متساو، وفيما يتعلق بالقدرات التنظيمية فإن منظمات المجتمع المدني العراقية لديها الكثير من مظاهر المنظمات المستدامة وهي مجالس الموظفين والمتطوعين، ومن الأهمية الإشارة إلى أن تقرير الوكالة أكد بأن "العمل مع المجتمع المدني ليس مجرد مسألة مواطنة عالمية جيدة، بل هو أيضًا طريق أكثر فعالية وكفاءة للنهوض بأهداف السياسة الخارجية الرئيسة"، وبما أن العراق يعد بلد حديث العهد بالديمقراطية فإن منظمات المجتمع المدني لديها قدرة أكبر من أي وقت مضى

في التأثير في الشئون السياسية، ذلك إن المجتمع المدني في العراق لديه القدرة على العمل في مناطق الصراع التي يصعب على الحكومة أن تكون كمحايده أو مقدمة للمساعدات فيها، وعليه فإن تقرير الوكالة يرى في منظمات المجتمع المدني العراقي كقادة فكر، ووسطاء بين المناطق والفصائل المختلفة مع بعضها، وهم شركاء لا غنى عنهم، ومصدر قوة، ومساهمين في التغيير الإيجابي، ولهذا أوصى التقرير حكومة الولايات المتحدة أن تعارض الجهود الرامية إلى تقييد المساحة المتاحة للمجتمع المدني، بل تهيئة الفرص للمجتمع المدني لكي يزدهر، وذلك عن طريق توسيع نطاق المشاركة المباشرة لهذه المنظمات مع السكان، فضلًا عن زيادة عدد هذه المنظمات(٥٠).

وفي سياق مساعي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الرامية إلى تعزيز قطاع المجتمع المدني لمساعدة العراق على أن يصبح أكثر مشاركة ديمقراطية، منحت الوكالة عقدًا لمؤسسة فيالق الرحمة في ٢٦/أيلول/٢٠١٢، لمدة ثلاث سنوات، وبميزانية ابتدائية بلغت (٧٥) مليون دولار لتنفيذ مشروع بناء قدرات منظمات المجتمع المدني العراقي وتوسيع مشاركته، ودعم المشروع منظمات المجتمع المدني ذات الإمكانات الأكبر اسهام في تنمية العراق على المدى المتوسط والطويل، وقدم المشروع مجموعة من الدورات التدريبية الموحدة لمنظمات المجتمع المدني، مثل التخطيط الاستراتيجي وأفضل الممارسات الإدارية، وفي المقابل عدت منظمات المجتمع المدني العراقية في استطلاع وتقييم اجرته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية هذا المشروع مفيد لها وإنه حسن من قدرتها التنظيمية، وقد نفذت مؤسسة فيالق الرحمة ومجموعة من الشركاء الفرعيين لها الأنشطة الاتية (٥١):

١- زيادة المشاركة الديمقراطية للمواطنين.
٢- تعزيز القدرة المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني.
٣- تحسين تأثير المجتمع المدني على السياسة العامة.
٤- تحسين بيئة منظمات المجتمع المدني.
٥- مساعدة ضحايا الحرب المدنيين من خلال مشاريع خاصة.

وفي ٣٠/أيلول/٢٠١٣، أنفقت مؤسسة فيالق الرحمة (٢.٤) مليون دولار على ثماني منظمات مجتمع مدني عراقية لتحديد ضحايا النزاعات، وشملت أفرادًا ومجتمعات متأثرة بالجيش الأمريكي أو قوات التحالف أو أعمال إرهابية، وبالفعل نفذت منظمات المجتمع المدني العراقية نوعين من الأنشطة: المشاريع الفردية التي تركز على أحد المستفيدين أو الأسر لبدء مشروع صغير يختارونه؛ والمشاريع المجتمعية التي قامت بتجديد أو شراء أو توفير مرفق في مجتمع له عدد كبير من السكان المتضررين من النزاع ومن الأمثلة على هذه المرافق المستشفيات التي تلقت المعدات الطبية، والمدارس التي تم تجديدها، فضلاً عن مشاريع أخرى مثلاً مخازن صغيرة وأسواق، وقد ساعدت هذه المنح في إعداد خطط الأعمال والحصول على مساعدات أولية من السلع، وتفاوتت قيمة كل منحة، ولكنها اقتصرت على حد أقصى قدره عشرة الاف دولار، كما ان مؤسسة فيالق الرحمة قدمت منح للتعليم الاولي، وعملت في هذا الخصوص مع قادة المجتمع والشخصيات العامة لتنفيذ أنشطة شملت مسارح مجتمعية للأطفال، كما أقامت العيادات القانونية للنساء، وقد وسعت مؤسسة فيالق الرحمة نشاطاتها لتشمل مراقبة الانتخابات وأنشطة توعية الناخبين لمجلس المحافظة، وعمومًا قدمت مؤسسة فيالق الرحمة التدريب والتطوير التنظيمي والمساعدة التقنية لما بين (١٥٠ و ١٧٥) من منظمات المجتمع المدني العراقية، وانشأت (١٣) مركزًا لتشجيع التفاعل بين منظمات المجتمع المدني، وبسبب الأوضاع الأمنية وصعوبات أخرى واجهت عمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قررت الوكالة خفض مستوى التمويل إلى (٥٥) مليون دولار [٥٢].

وبعد سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على أجزاء من العراق بدءً باحتلال الموصل في ١٠/حزيران/٢٠١٤، وما نجم عنها من موجة نزوح كبيرة ومعاناة إنسانية قل نظيرها في التاريخ، فوفقًا لمنظمة الهجرة الدولية يعيش قرابة ثلاثة ملايين ونصف نازح في العراق في ظروف معيشية سيئة، قام فريق من المعهد الأمريكي للسلام في زيارة النازحين إلى بغداد وكربلاء وكركوك، ومحاولة معالجة مشكلة عودة النازحين إلى المناطق المحررة حديثا، ولأجل إيجاد حلول عملية لهذه المشكلة

عقد المعهد (١١) سلسلة حوار بين كانون الأول ٢٠١٥ ولغاية نيسان ٢٠١٦، مع منظمات المجتمع المدني العراقية، والسلطات المحلية وشيوخ العشائر وعلماء الدين والنازحين والمجتمعات المضيفة، فضلًا عن الشرطة، ومكتب الأمن الوطني، وممثلو الوكالات الدولية، وممثلين عن وزارات مختلفة، مثل وزارة الهجرة والمهجرين، ووزارة التعليم، ووزارة الصحة، وركزت الحوارات والاجتماعات على: العودة الآمنة للنازحين داخليًا، وسبل استعادة الأمن، وسبل استعادة العدالة، والنزاعات المتوقعة التي قد تؤثر على العودة الطوعية للنازحين إلى المناطق المحررة [٥٣].

الخاتمة

بناءً على ما تقدم يتضح بأن موضوع المجتمع المدني يتسم بالحيوية ذلك لأهميته ودوره الحيوي في المجتمعات، والملاحظ انه على الرغم من ان هذا المفهوم يعود إلى عدة عقود ماضية إلا ان مسألة إيجاد تعريف موحد له تعد مسألة معقدة، إلا أن أهم ما فيه انه يمثل حلقة الوصل بين المجتمع والدولة، كما ان هذا المفهوم يرتبط بصورة مباشرة بالتطور الديمقراطي عند الغرب، وتنبع أهمية منظمات المجتمع المدني من طبيعة الخدمات التي يقدمها والأنشطة التي يمارسها سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا وخدميًا وصحيًا وبيئيًا، وفي مساندته للفئات الضعيفة، وفي ترسيخ الديمقراطية، وهذا ما يفسر سبب ازدياد وتنوع منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم تقريبًا.

وفيما يخص منظمات المجتمع المدني العراقي فالملاحظ انه تم تشكيل العديد من منظمات المجتمع بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، مستفيدة بالوقت ذاته من الدعم المالي الضخم من المانحين الدوليين، والتي وفرت لهم بالوقت ذاته فرص للتدريب، وقد تنوعت نشاطات هذه المنظمات اذ شملت قضايا سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وصحية وغيرها، وتعاني منظمات المجتمع المدني العراقي من صعوبات عدة لعل أبرزها: طبيعة التوجهات السياسية لهذه المنظمات، وعدم قدرة العديد من هذه المنظمات على تجاوز الأواصر القبلية والأسرية والطائفية، كما أن النتائج المرجوة منها لم تتحقق إلى حدٍ كبير، وربما يعود ذلك في جانب منه الى

تجاهل الحكومة للمجتمع المدني في صنع وتنفيذ السياسات، فضلًا عن دور الأوضاع الأمنية غير المستقرة، وبالرغم من هذه الصعوبات فإن منظمات المجتمع المدني العراقي لها دورها الإيجابي وحضورها المتنامي لاسيما في مجال المساعدات الإنسانية المقدمة إلى المحافظات المتضررة من العمليات العسكرية بعد قيام تنظيم داعش الإرهابي باحتلال بعض المحافظات العراقية وما نجم عنه من مأساة إنسانية خطيرة، وعليه فإن الحراك والتفاعل المباشر لمنظمات المجتمع المدني مع المجتمع يجعل منها مستقبلًا شريكًا سياسيًا لأي حكومة مقبلة سواء عند اتخاذ القرار او عند التنفيذ.

وفيما يتعلق بالدور الأمريكي فقد اضطلعت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بدور مهم في مجال دعم وانشاء منظمات المجتمع المدني العراقي، وهذا يعود إلى استراتيجية الحكومة الأمريكية الرامية إلى تعزيز الديمقراطية في العراق، إذ تمثل منظمات المجتمع المدني الركيزة الأساسية والمؤشر الأهم على مدى تطور العملية الديمقراطية، لا سيما وان العراق حديث العهد بالديمقراطية، ولأجل ضمان استمرار العملية الديمقراطية فإن الحاجة تدعو إلى استمرار الدعم والمساعدة لهذه المنظمات، وفي الواقع أن البرامج الأمريكية المتعاقبة والتمويل الذي حظيت به منظمات المجتمع المدني لا سيما من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قد أحدثت تطورًا مهمًا في بنية هذه المنظمات وحتى في نشاطها على صعيد العراق.

الهوامش

(1) Melek Saral, Civil Society and Human Rights Protection in Iraq since 2003, Paper prepared for the Final Shur Conference, Human Rights in Conflict the role, (Munich: Ludwig Maximilians University, Geschwister Scholl Institute of Political Science, 2009), p. 4.

(٢) منى هرموش، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر (الجزائر: رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، ٢٠١٠)، ص ٢١.

(3) NGO Coordination Committee for Iraq, Iraq's Civil Society in Perspective, 2011, p.p. 3 - 4. http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Full_Report_476.pdf

(4) Candidate, Linkages between Politics and Society in Iraqi Kurdistan – Assessing the region's civil society, (Oslo: University of Oslo, No. 407, Autumn 2006), p.p. 2, 16.

(٥) المجتمع المدني في العالم العربي: التطور الإطار القانوني والأدوار، ٢٠١٣، ص ٨.

http://www.icnl.org/programs/mena/Arabic_Files/Final%20Curriculum.pdf

(٦) مارتينا فيشر، المجتمع المدني ومعالجة النزاعات: التجاذبات والإمكانيات والتحديات (المانيا: مركز بحوث برغهوف للإدارة البناءة للنزاعات، ٢٠٠٦)، ص ٥.

(٧) غنية ابرير، دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية: دراسة حالة الجزائر (الجزائر: رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، ٢٠١٠)، ص ١٢.

(٨) نادية بونوة، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة: دراسة حالة الجزائر (الجزائر: رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، ٢٠١٠)، ص ص ٣٧ – ٣٩.

(9) Ali Akbar Bromideh, The widespread challenges of NGOs in developing countries: Case studies from Iran, International NGO Journal (Nigeria: Lagos, Academic Journals, Vol. 6, No. 9, September 2011), p. 197.

(١٠) وجيه عفدو علي، مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي المعاصر، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية (جامعة تكريت: كلية التربية، المجلد ١٦، العدد ٧، ٢٠٠٩)، ص ٥٣٤.

(١١) بياضي محي الدين، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية (الجزائر: رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، ٢٠١٢)، ص ص ٣٣ – ٣٤.

(١٢) عمارة ليلى، دور المجتمع المدني في التنمية السياسية (الجزائر: رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، ٢٠١٣)، ص ص ١٦ – ١٧.

(١٣) بياضي محي الدين، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥.

(١٤) أماني قنديل، تطور المجتمع المدني في مصر، مجلة عالم الفكر (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب، العدد ٣، ١٩٩٩)، ص ص ٩٩ – ١٠٠.

(١٥) منى هرموش، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.

(16) Ali Akbar Bromideh, op. cit., p. 198.

(17) Ibid, p.p. 199 – 201.

(18) Ziad Abdel Samad, "Civil Society in the Arab Region: Its Necessary Role and the Obstacles to Fulfillment", International Journal of Not-for-Profit Law (Washington: International Center for Not-for-Profit Law, vol. 9, No. 2, April 2007), p. 7.

(١٩) لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية لأجل العراق، مفهوم المجتمع المدني في العراق، جنيف، ٢٠١١، ص ص ٣ –٤.

http://www.ncciraq.org/ar/archive-ar/studies-ar

(20) Cécile Génot, International NGOs in Iraq: Actors or Witnesses in the Evolution of the Iraqi NGO Sector (Geneva: NGO Coordination Committee for Iraq, 2012), p.p. 37 – 38.

(21) Jarla Kolbe, Civil Society & Peace Building two debated Concepts in the Post-Conflict Environment of Iraq (Sweden: Master Thesis, Linnaeus University, Faculty of Social Sciences, 2013), p.p. 43 – 44.

(22) Ibid, p.p. 45 – 47.

(23) Ahmed Hassin, Roles of civil society in nation-building and post-conflict reconstruction in Iraq (Australia: Doctoral Thesis, Deakin University, School of Humanities and Social Sciences, 2015), p. 239.

(24) Kareem Elbayar, NGO Laws in Selected Arab States, International Journal of Not-for-Profit Law (Washington: The International Center for Not-for-Profit Law, vol. 7, No. 4, September 2005), p. 11.

(25) Oxfam International, Rising to the humanitarian challenge in Iraq, briefing paper (Washington: Oxfam International, No. 105, July 2007), p.p. 5 , 16

(26) NGO Coordination Committee for Iraq, Iraq's Civil Society in Perspective, op. cit., p.p. 16 – 18.

(27) International Center for Not-for-Profit Law, A Mapping of Existing Initiatives to Address Legal Constraints on Foreign Funding of Civil Society (Washington: International Center for Not-for-Profit Law, 2014), p.p. 19, 34.

(٢٨) جمهورية العراق، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، دائرة المنظمات غير الحكومية في الامانة العامة لمجلس الوزراء، التعريف والمهام.http://www.cabinet.iq/PageViewer.aspx?id=3

(٢٩) المصدر نفسه .

(30) Social Watch poverty eradication and gender justice, Social Watch Report 2012 (Montevideo: Social Watch poverty eradication and gender justice, 2012), p.p. 126 – 127.

(٣١) الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يُقدم منح لمنظمات المجتمع المدني العراقية، ٢٠١٣.

http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=897:2013-04-30-11-06-34&lang=ar

(32) United Nations, United Nations Development Programme in Iraq, Empowering Civil Society Organizations in Iraq, 2015.

http://www.iq.undp.org/content/iraq/en/home/operations/projects/democratic_governance/empowering-CSOs.html

(33) Bertelsmann Annual Report 2016, BTI 2016 | Iraq Country Report, (Gütersloh: Germany, Bertelsmann Stiftung, 2017), p.p. 15, 27.

(34) Ibid, p.p. 26, 27, 32.

(35) جمهورية العراق، الامانة العامة لمجلس الوزراء، مجلس الوزراء يُقرر الغاء أربع وزارات ودمج ثماني أخرى، ٢٠١٥.

http://cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=6441

(36) Kareem Elbayar, op. cit., p.p. 11, 13.

(37) Grégory Chauzal and Sofia Zavagli, Iraq at War (Again): Perspectives and options for a long-term counter-terrorism and counter violent extremism strategy in Iraq, Clingendael Report (Netherlands: Netherlands Institute of International Relations Clingendael, 2016), p.p. 15-16.

(٣٨) جمهورية العراق، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، دائرة المنظمات غير الحكومية، ٢٨٤٤ منظمة غير حكومية في العراق، ٢٠١٧.

http://www.ngoao.gov.iq/ArticleShow.aspx?ID=300

(39) United States Institute of Peace, Donor Activities and Civil Society Potential in Iraq: Special Report (Washington: United States Institute of Peace, No. 124, July 2004), p.p. 1, 4 - 6.

(40) Ibid, p.p. 7 – 8.

(41) United States Agency for International Development, Audit of USAID/Iraq's Civil Society Activities, Memorandum (Baghdad: United States Agency for International Development, Office of Inspector General, Report No. E-267-07-001-P, 2006), p.p. 2, 8.

(42) Gavin Helf, USAID Iraq Civil Society and Independent Media Program: Final Report (United State: America's Development Foundation, 2007), p.p. 1 – 2.

(43) Ibid, p.p. 4 – 5.

(44) Ibid, p.p. 5 – 6.

(45) United States Agency for International Development, Fighting Corruption Through Civil Society, Fact Sheets (Washington: United States Agency for International Development, 2006), p. 2.

(46) Kathleen Webb and Stark Biddle, Building on Transition Iraq Civil Society Program (ICSP) Evaluation: Final Report (Washington: United States Agency for International Development, 2007), p. 3.

* منذ عام ٢٠٠٣، التزمت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بحوالي (٦٧٥) مليون دولار لمنظمات المجتمع المدني لتنفيذ برنامج العمل المجتمعي العراقي، وهو برنامج رئيس للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العراق، ويعمل في المجتمعات الريفية والحضرية لتعزيز الديمقراطية الشعبية والحكم المحلي، ويعمل على انجاز هذه الأهداف عن طريق تسهيل إنشاء وتدريب مجموعات العمل المجتمعية المسئولة عن تحديد احتياجات المجتمع وترتيب أولوياتها، وتعبئة موارد المجتمع لترجمة تلك الاحتياجات، ومراقبة تنفيذ المشاريع، ينظر:

United States. Office of the Special Inspector General for Iraq Reconstruction, The Iraq Community Action Program: USAID's Agreement with CHF Met Goals, But Greater Oversight Is Needed, 2011.
https://books.google.iq/books/about/The_Iraq_Community_Action_Program.html?id=a78XnQAACAAJ&redir_esc=y

(47) United States Agency for International Development, Iraq Community Action Program 2003-2007: Final Report (Washington: United States Agency for International Development, 2007), p.p. 5, 8, 56.

(48) United States Agency for International Development, Audit of USAID/Iraq's Community Action Program II (Washington: United States Agency for International Development, Audit Report No. E-267-08-005-P, 2008), p.p. 2, 5, 9, 10, 14.

(49) United States Agency for International Development, The USAID/Iraq Community Action Program (Washington: United States Agency for International Development, 2012), p.p. 5, 9, 10, 14, 15.

(50) United States Agency for International Development, Iraq Civil Society Assessment: Final Report (Washington: United States Agency for International Development, 2012), p.p. 1, 2, 5.

(51) David Thomanek, Audit of USAID/Iraq's Broadening Participation through Civil Society Project, Memorandum (Cairo: United States Agency for International Development, Report No. 6-267-14-006-P, 2014), p.p. 1, 4, 6.

(52) Ibid, p.p. 6, 9, 10 – 11.

(53) Khitam Alkhaykanee, Justice and Security Needs in Iraq after ISIL Understanding Displaced Populations' Concerns with Returning Home, Special Report (Washington: United States Institute of Peace, No. 389, August 2016), p.p. 1 – 2.